مشروع قانون أساسي 2015 / 31

يتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري للتعاون التجاري والاقتصادي المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية ومجموعة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (المركوسور).

فصل وحيد

تمت الموافقة على الاتفاق الإطاري للتعاون التجاري والاقتصادي بين حكومة الجمهورية التونسية ومجموعة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (المركوسور)، المبرم ببارانا (جمهورية الأرجنتين) في 16 ديسمبر 2014 والملحق بهذا القانون الأساسي.

2015 / 31

مجلس نواب الشعب
الواردات
08 ماى 2015
رمز الإدارة...../عدد

2015/31

وثيقة شرح أسباب للاتفاق الإطاري للتعاون التجاري والاقتصادي بين الجمهورية التونسية ومجموعة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية

مجلس نواب الشعب
الواردات
08 ماى 2015
رمز الإدارة...../عدد

-المركوسور-

- تم توقيع الاتفاق الإطاري للتعاون التجاري والاقتصادي بين الجمهورية التونسية ومجموعة دول المركوسور يوم 16 ديسمبر 2014 في مدينة بارانا الأرجنتينية على هامش قمة رؤساء البلدان الأعضاء في مجموعة السوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية من قبل سفير الجمهورية التونسية ببيونس آيرس.
- يعتبر توقيع هذا الاتفاق خطوة مهمة بالنسبة لتونس باعتبار النقاط التالية:

- أهمية تنويع الشركاء التجاريين لتونس إذ تمثل مجموعة المركوسور منطقة التبادل الحر الثالثة في العالم بعد الاتحاد الأوروبي (UE) ومنطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية (ALENA) وهي تضم حوالي 250 مليون نسمة وتمكن الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال من التنقل دون عوائق.

- فتح أسواق جديدة واعدة أمام المنتجات التونسيّة بتسهيلات جمركيّة وامتيازات ضريبيّة.

- خلق آفاق جديدة وفرص متنوعة للاستثمار.

- تعزيز العلاقات الاقتصادية مع هذه المجموعة وتطوير آفاق التعاون والشراكة معها علما أن إمضاء اتفاق تجاري تفاضلي مع مجموعة المركوسور يعد خطوة أساسية للتعامل مع هذه السوق ومع الدول الأعضاء فيها.

- تعزيز الحضور التونسي بالقارة الأمريكية بما يدعم علاقات بلادنا الثنائية بدول هذه المنطقة.

- ينص الاتفاق على تكوين "لجنة مشتركة" تضم ممثلين عن المركوسور وممثلين عن الجمهورية التونسية من وزارة الشؤون الخارجية والوزارات المعنية وخاصة منها وزارتي التجارة والصناعات التقليدية والمالية وذلك للتفاوض حول إبرام الاتفاق التجاري التفاضلي إما مباشرة أو عن طريق المراسلات الالكترونية أو المؤتمرات عن طريق الوسائل الحديثة للاتصال.

2015/31

- من مهام اللجنة المزمع إحداثها تبادل المعلومات الخاصة بالإجراءات الجمركية وغير الجمركية والتدابير الصحية والصحة النباتية وقواعد المنشأ والسياسات التجارية الخاصة بكل طرف وغيرها من المعلومات المرتبطة أساسا بالتجارة والاستثمار.
- ينص الاتفاق على ضرورة عمل الطرفين المتعاقدين على تشجيع أنشطة الترويج التجاري مثل الندوات والبعثات التجارية والمعارض الاقتصادية بهدف تبادل المعلومات الاقتصادية وتعزيز فرص الأعمال، إضافة إلى العمل على توسيع وتنويع فرص تجارة الخدمات وذلك طبقا للاتفاق العام لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية.